

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٨٥٤**

الجمعة، ١٠ آيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرن ناسون/السيد كيلي	(أيرلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	تونس	السيد شريف
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة غونسالفيس
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتينس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربارا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أوغي
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانز غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيدة غادة الطاهر مضوي، نائبة مديرة العمليات بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسيدة انتصار القاضي، المديرة التنفيذية لمؤسسة فتيات مأرب.

ويبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد غروندبرغ.

السيد غروندبرغ (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني تعييني مبعوثا خاصا للأمين العام إلى اليمن، وهو المنصب الذي توليته قبل أربعة أيام. وكم أقدر عبارات التأييد التي تلقيتها من اليمنيين والمجتمع الدولي، بمن فيهم أعضاء مجلس الأمن. وأعرب أيضا عن امتناني للمبعوثين الخاصين السابقين الذين بذلوا جهودا كبيرة لإنهاء النزاع.

وقد بدأت العمل على مسألة اليمن منذ أكثر من عقد من الزمان. واليمن بلد ذو إمكانات هائلة يقع على البوابة بين آسيا وأوروبا، وبين خليج عدن وأفريقيا. ولا أزال معجبا بهذا البلد الذي يمتلك تاريخا مذهلا في التجارة وفي الثراء والتنوع الثقافيين.

ومع ذلك، فإن تجربتي مع اليمن تجعلني أدرك بشكل مؤلم تعقيدات هذا النزاع. وللأسف، تتضاعف تلك التعقيدات مع استمرار النزاع. ولذلك فأنا على وعي تام بصعوبة المهمة التي كلفني بها المجلس. فلن يكون من السهل التمكين من استئناف عملية انتقال سياسي سلمية ومنظمة وشاملة للجميع يتولى زمامها اليمنيون وتلبي المطالب والتطلعات المشروعة للشعب اليمني، وفقا لما كلفني به المجلس. ولا توجد مكاسب سريعة يمكن اغتنامها.

ولا يزال النزاع المسلح الحالي مستمرا بلا هوادة منذ أكثر من ست سنوات. فقد قُتل المدنيون، بمن فيهم العديد من الأطفال، وشردوا وأُفقروا. واستُهدفت البنية التحتية المدنية. وقامت جهات مسلحة باحتجاز الأشخاص واختطافهم وإخفائهم قسرا من دون عقاب. وازداد العنف الجنساني بشكل ملحوظ.

وقد انتقلت بؤرة المواجهة العسكرية بمرور الزمن، ويتناوب المقاتلون على الهجوم. ومنذ أوائل عام ٢٠٢٠، انصب التركيز على الهجوم المستمر الذي تشنه جماعة أنصار الله على محافظة مأرب، الذي أزهقت فيه أرواح آلاف من الشباب اليمني. ويعيش المدنيون، بمن فيهم العديد من النازحين داخليا الذين لجأوا إلى مأرب، في خوف دائم من اندلاع العنف والنزوح مجددا. وقد كانت الرسالة التي بعثت بها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي واضحة – يجب أن يتوقف الهجوم.

وفي الحديدة، لا تزال المدينة تشهد تراجعا ملحوظا في انتهاكات وقف إطلاق النار، في حين أن الأعمال العدائية في المناطق الجنوبية من المحافظة تشكّل مصدر قلق خاص. وتواصل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة عملها الحيوي، بما في ذلك حث الأطراف على العمل معا من خلال الحوار المشترك من أجل تحديد طريق مستدام للمضي قدما.

وتبعث الحالة في المحافظات الجنوبية، حيث كانت هناك اندلاعات منتظمة للعنف، على القلق العميق أيضا. فقد تدهورت الخدمات الأساسية والاقتصاد فأصبحت الحالة يائسة. ولا يزال تنفيذ اتفاق الرياض يواجه تحديات، والحكومة لا تضطلع بمهامها من عدن. وفي ذلك السياق، لا يمكن تجاهل أثر النزاع على مختلف المظالم والمطالب في المحافظات الجنوبية. والسلام في اليمن ليس مستداما على المدى الطويل إذا لم تضطلع أصوات الجنوب بدور مسؤول في تشكيله.

ويمتد النزاع في اليمن إلى خارج الحدود أيضا، مما يهدد الأمن الإقليمي والممرات المائية الدولية. ويساورني القلق بشكل خاص

إزاء استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية داخل المملكة العربية السعودية. ولا بد أن يتوقف القتال؛ ويجب أن ينتهي العنف. وفي ذلك الصدد، من المهم أيضا أن تشجع الجهات الفاعلة الخارجية على خفض التصعيد. وينبغي أن يقوم عملها على أساس دعم تسوية سياسية يتولى اليمن قيادتها. فتمتع اليمن بالسلام والاستقرار ضروري لتحقيق الاستقرار في المنطقة بأسرها.

وترتبط كل تفاصيل الحياة اليومية في اليمن، من العنف المتواصل إلى نقص الوقود والكهرباء إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، بطريقة أو بأخرى بمسائل سياسية صعبة تتطلب حلا شاملا. فقد انقسمت مؤسسات الدولة، مما أعاق الاقتصاد وترك المواطنين والشركات مشتتين يتنقلون بين متطلبات إدارية متناقضة في كثير من الأحيان. وتخلف الحرب الاقتصادية من قبل جميع الأطراف عواقب وخيمة طويلة الأجل على الدولة اليمنية وشعبها. ويعيش اليمنيون في جميع أنحاء البلد في ظل قيود شديدة على حريتهم في التنقل وحركة السلع الأساسية بسبب استمرار القتال ونقاط التفتيش والقيود المفروضة على الطرق والموانئ والمطارات. ولم يتغير موقف المنظمة – المتمثل في ضرورة كفالة حرية تنقل الأشخاص والسلع من البلد وإليه وكذلك في جميع أنحائه. ويجب فتح الطرق للسماح للناس والسلع بالانتقال من تعز وإليها. ويتعين أن يكون مطار صنعاء مفتوحا أمام حركة المرور التجارية. ويجب وضع حد للقيود المفروضة على استيراد الوقود والسلع عبر ميناء الحديدة. وهناك حاجة مستمرة إلى التنسيق الوثيق بين جميع أعضاء منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا وأطراف النزاع لمعالجة تلك المسائل على النحو المناسب.

وينبغي أن يكون واضحا الآن أن عملية السلام توقفت لفترة أطول مما ينبغي، إذ لم تناقش أطراف النزاع أي تسوية شاملة منذ عام ٢٠١٦. وقد ترك ذلك اليمنيين عالقين في حالة حرب إلى ما لا نهاية في ظل غياب سبيل واضح للمضي قدما. ولذلك، فإن أطراف النزاع تأخرت كثرا في الدخول في حوار سلمي فيما بينها، بتيسير من الأمم المتحدة، بشأن شروط إيجاد تسوية شاملة بحسن نية ودون شروط مسبقة.

ويجب أن يكون نهج الأمم المتحدة لإنهاء النزاع شاملا للجميع. ولتحديد أفضل السبل للمضي قدما، فإنني أعتزم تقييم الجهود السابقة وتحديد ما نجح منها وما لم ينجح والاستماع إلى أكبر عدد ممكن من الرجال والنساء اليمنيين. ولا بد أن تسترشد سُبل المضي قدما بتطلعات الشعب اليمني.

وسأبذل أنا وأعضاء مكتبي قصارى جهدنا لكفالة مشاركة المرأة مشاركة مجدية في جميع جوانب أنشطتنا ودمج منظورات جنسانية في جميع المسائل. وكما سنسمع أيضا من زميلتي من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فإن حقوق النساء والفتيات اليمنيات يتم إغفالها، هذا إن لم يتم تجاهلها. إن الأمم المتحدة ملزمة بالسعي من أجل تحقيق سلام لا ينهي العنف فحسب، بل يحقق سلاما دائما يحمي كافة حقوقهن المدنية والسياسية وكذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. سلام يكفل المساءلة والحكم الرشيد وبناء مؤسسات دولة تخدم جميع المواطنين على قدم المساواة.

ومن الواضح أننا اليوم بعيدون كل البعد عن ذلك. ومع ذلك، لن أدخر جهدا في محاولة الجمع بين الجهات الفاعلة عبر خطوط التماس لإشراك اليمنيين من جميع ألوان الطيف السياسي والمكونات المجتمعية ومن جميع أنحاء البلد لمناقشة الكيفية التي يمكنهم بها إيجاد أرضية مشتركة لحل خلافاتهم دون اللجوء إلى القوة، وذلك تحت رعاية الأمم المتحدة. وسأسترشد في ذلك الجهد بالولاية التي أناطها بي مجلس الأمن من خلال قراراته ذات الصلة.

إن لدينا جميعا مسؤولية مشتركة بصفاتنا المختلفة لإنهاء النزاع في اليمن. ولذلك، ينبغي استخدام بداية فترة ولايتي كفرصة لإعادة تقييم مسؤوليات كل منا. وتحظى المبادرات التي أطلقها جيران اليمن وأعضاء مجلس الأمن دعما لجهود الأمم المتحدة بالتقدير، وسيلزم تكثيفها.

وسأبدأ قريبا أولى مشاوراتي مع الجهات الفاعلة اليمنية والإقليمية والدولية. وسأسافر قريبا إلى الرياض للقاء الرئيس هادي منصور وأعضاء آخرين في الحكومة اليمنية. كما أتطلع إلى الاجتماع مع

قيادة جماعة أنصار الله وغيرها من الجهات الفاعلة في صنعاء، فضلا عن الجهات السياسية الفاعلة الأخرى في جميع أنحاء اليمن. وأعتزم الاجتماع مع القادة الإقليميين في الرياض ومسقط وأبو ظبي والكويت وطهران والقاهرة وأماكن أخرى. وأعضاء مكتبي وأنا شخصيا على استعداد لقضاء أكبر قدر ممكن من الوقت في اليمن ومع اليمنيين. وسأعود إلى مجلس الأمن كل شهر لتناول تلك المناقشات بكل صراحة وشفافية. وسأسعى للحصول على دعم ملموس ومنسق من أعضاء المجلس للمضي قدما بولايتي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد غروندبرغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مضوي.

السيدة مضوي (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن.

كما وصف السيد هانز غروندبرغ للتو، فإن النزاع يحتدم في أجزاء كثيرة من البلد، لا سيما في مأرب، حيث أصبح القتال مرة أخرى ضاريا. وكما هو الحال دائما، فإن المدنيين هم الذين يدفعون أفدح ثمن.

وخلال آخر إحاطة قدمها وكيل الأمين العام غريفيث إلى المجلس، قبل أسبوعين ونصف (انظر S/PV.8840)، أوضح الطرق العديدة التي تزيد بها الحرب في اليمن من حدة معاناة الشعب. ونرى ذلك في اقتصاد البلد المتداعي. ونراه في تفكك الخدمات الأساسية. كما نرى ذلك في وجوه الملايين من الرجال والنساء والأطفال الذين يُجبرون، على الرغم من قدرتهم الفذة على الصمود، على السقوط أكثر في براثن اليأس.

أود اليوم أن أتكلم عما تقوم به دوائر العمل الإنساني للتخفيف من بعض تلك العواقب الوخيمة، وما الذي يتعين القيام به أكثر من ذلك.

كما يعلم مجلس الأمن جيدا، فإن اليمن مسرح لأكبر عملية مساعدات إنسانية في العالم. وهذا بالطبع امتياز لا يتمناه أي بلد أو شعب لنفسه، ولكنه يعبر عن التزام المجتمع الدولي بالوقوف إلى جانب شعب اليمن في وقت الحاجة.

وشهدنا خلال الأشهر القليلة الماضية زيادة في التمويل من الجهات المانحة. وخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن هي الآن أحد أفضل النداءات تمويلا في العالم، حيث تلقت أكثر من ١,٩ بليون دولار حتى الآن هذا العام، وهو ما يمثل ٥٠ في المائة من إجمالي احتياجاتها. وقد مكن هذا الدعم الأمم المتحدة وشركاءها من زيادة المساعدة المنقذة للحياة في جميع أنحاء البلد. وتمكنا معا من منع حدوث مجاعة خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام. وتنشط المنظمات الإنسانية في كل مديرية من مديريات اليمن الـ ٣٣٣. وفي حزيران/يونيه، قدمنا مساعدات لإنقاذ حياة ١٢,٨ مليون شخص؛ وهذا يزيد بمقدار ٣,٣ ملايين نسمة عن العدد الذي تمكنا من الوصول إليه في الشهر السابق.

وهذه الإنجازات مهمة، ولكنها أيضا هشة ومتفاوتة. ولم ينته خطر حدوث المجاعة في اليمن. وسيتطلب ذلك مواصلة جهودنا إلا إذا كنا مستعدين للتضحية بالمكاسب الهامة التي حققناها وإعادة المجاعة إلى البلد مرة أخرى بعد أن كافحنا بقوة لدرئها. ويتوقف ذلك بدرجة كبيرة على الدعم الذي يقدمه المانحون. ولا يزال عدد من القطاعات يعاني من نقص شديد في التمويل، بما في ذلك بعض القطاعات ذات الأهمية الحاسمة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي.

فعلى سبيل المثال، لم يتلق قطاع الصحة، فضلا عن المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، سوى عشر التمويل المطلوب لهذا العام، مما يهدد بإغلاق تلك الخدمات الحيوية في وقت يعاني فيه اليمن من تفشي أمراض متعددة، بما في ذلك الكوليرا وحمى الضنك والدفتيريا. وتعرض موجة ثالثة قاتلة من مرض فيروس كورونا سكان البلد ونظام الرعاية الصحية الهش لديه لمزيد من المخاطر.

وحتى قطاع الأمن الغذائي والزراعة – أحد أفضل القطاعات تمويلا في النداء – يواجه حاليا نقص في التمويل قدره ٧٥٠ مليون دولار. وما لم نتلق دعما إضافيا، يمكن أن نرى تخفيضات في تلك المساعدة خلال الأسابيع المقبلة.

وثمة قطاع آخر يواجه نقصا حادا في الاستجابة الإنسانية، وهو الحماية. فخلال الأشهر الستة الأولى من هذا العام، لم يتمكن الشركاء

في مجال الحماية من الوصول إلا إلى نسبة ضئيلة من الأشخاص المحتاجين إلى الحماية بسبب نقص الأموال. وهذا أمر بالغ الخطورة في بلد تشتد فيه احتياجات توفير الحماية.

إن اليمن مكان معيشة صعب للغاية بالنسبة للنساء والفتيات. فالعنف الجنساني متفشٍ في جميع أنحاء البلد. وبات الزواج المبكر والحمل، بما في ذلك الطفلات الأمهات، من الأمور الشائعة. وغالبا ما تكون النساء والفتيات آخر من يتناول طعاما أو يزور طبيبا أو يذهب إلى المدرسة.

وأود أن أتوقف لحظة لأشيد بشجاعة المنظمات النسائية ومنظمات حقوق المرأة في اليمن. ونحن محظوظون جدا لحضور السيدة انتصار القاضي، المديرة التنفيذية لمؤسسة فتيات مأرب، وهي منظمة إنمائية. وتساعد الجهود الاستثنائية التي تبذلها تلك المنظمات في إعلاء صوت النساء والفتيات في جميع أنحاء اليمن وتهيئة ظروف أفضل للأجيال الحالية والمقبلة.

ويشهد اليمن رابع أكبر أزمة نزوح داخلي في العالم، مع ارتفاع أعداد النازحين يوما بعد يوم فيما يفر الناس من العنف، فضلا عن الفيضانات وغيرها من الكوارث المرتبطة بالمناخ في أجزاء مختلفة من البلد، بما في ذلك في مأرب وتعز والضالع ولحج والحديدة. ويجد الكثير من النازحين داخليا ملاذا في المدارس أو المواقع الدينية أو المباني المهجورة.

ويضطر آخرون إلى الاحتماء في مستوطنات مكتظة تعاني من نقص شديد في المياه النظيفة والغذاء والكهرباء وغيرها من الخدمات الأساسية.

وتؤثر أزمة الحماية في اليمن على عدد كبير من المجموعات السكانية الأخرى. ونتيجة للنزاع، يواجه الأطفال تهديدات مروعة لرفاههم البدني والعاطفي والعقلي، بما في ذلك التعرض للقتل أو التشويه أو التجنيد في جماعات مسلحة أو التعرض للعنف الجنسي. وكذلك يتعرض الأشخاص ذوو الإعاقة واللاجئون والمهاجرون وغيرهم من الفئات المهمشة تعرضا شديدا لكثير من هذه المخاطر. وليست تلك سوى بعض المخاطر التي تواجهها كثرة من المدنيين يوميا في اليمن. فالقائمة بطبيعة الحال أطول من ذلك بكثير.

وهناك خطر إضافي في مجال الحماية أود أن أتطرق إليه، وهو الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. فمنذ عام ٢٠١٨، قتلت الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والذخائر غير المنفجرة أو جرحت أكثر من ٤٠٠ ١ مدني في اليمن، كثير منهم من الأطفال. وبالإضافة إلى التسبب في أضرار مباشرة ومميتة، فإن هذه الأسلحة المتفجرة، المنتشرة في مساحات واسعة من البلد، تغرس الرعب في المجتمعات المحلية، وتترك آثارا سلبية عميقة في سبل عيش الناس والاقتصاد عموما. وكثير من المزارع ومجتمعات الصيادين في اليمن تبقى عاطلة بسبب وجود الألغام الأرضية والألغام البحرية أو الخشية من وجودها. ويشكل ذلك ضربة أخرى يعاني منها الإنتاج الغذائي المحلي ودخل السكان، في الوقت الذي يواجه فيه اليمن بالفعل مستويات يائسة من انعدام الأمن الغذائي والفقر.

وأحث جميع الأطراف على الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك بالامتناع عن استخدام الأسلحة التي هي عشوائية بطبيعتها، والتزام الحيطة باستمرار لتجنب إصابة المدنيين والأعيان المدنية خلال عملياتها العسكرية. كما أدعو إلى اتخاذ خطوات عملية. ومن شأن توسيع نطاق عمليات إزالة الألغام ومساندتها، بسبل منها السماح بدخول معدات إزالة الألغام إلى البلد والتعجيل بتمريرها، أن يسمحا بقطع شوط طويل نحو حماية المدنيين.

وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، سيعقد اجتماع جانبي رفيع المستوى بشأن اليمن على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة. وسيشترك في استضافته الاتحاد الأوروبي والسويد وسويسرا، وسيتيح الاجتماع فرصة مهمة لمناقشة تحديات الحماية وحشد الدعم لأضعف الفئات في البلد.

وخلال هذا الحدث، سيتمكن المانحون من الإعلان عن التبرعات الجديدة التي قدموها منذ انعقاد مؤتمر التبرعات الرفيع المستوى في مستهل آذار/مارس. وكما ذكرت سابقا، أظهر المانحون سخاء عظيما

هذا العام. وأشجعهم بقوة على مواصلة إظهار السخاء بزيادة مساهماتهم في خطة الاستجابة الإنسانية. ومن الأهمية بمكان كفالة التمويل الكافي في جميع القطاعات لحماية المكاسب الهشة التي حققناها هذا العام. وليس هذا وقتا للتباطؤ، ما لم نكن مستعدين لرؤية المعاناة الإنسانية تعود إلى اليمن مرة أخرى بمستويات تاريخية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة الطاهر مضوي على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة القاضي.

السيدة القاضي: السيدة رئيسة المجلس، السيدات والسادة أصحاب السعادة. اسمي انتصار القاضي ممثلة مؤسسة فتيات مأرب، التي تنفذ أنشطة دعم السلام، متضمنة أعمالا تهدف إلى تعزيز أجندة المرأة والسلام والأمن. أنا ممتنة جدا لإعطائي هذه الفرصة لإحاطة لكم بما يدور في محافظة مأرب على وجه الخصوص. لعلكم تسمعون عن وحشية الحرب، لكننا نعيشها بشكل يومي بسبب هجوم الحوثيين المتواصل على مأرب. الذي يخلق الذعر في أوساط المدنيين ويعيق وصول المساعدات ويزيد من فرص فتح جبهات جديدة وانتشار الاقتتال في المحافظات المجاورة. لقد لقي نحو ٠٠٠ ٢٣٣ شخص حتفهم بسبب الصراع المستمر حتى الآن. أنا أيضا طالتني الخسارة وفقدت اثنين من أبناء أخوتي دون سن الخامسة عشر بسبب هجوم الحوثيين على منطقتي. لقد أصبح فقدان الأهل والأحبة أمرا معتادا لنا في مأرب.

سيدتي الرئيسة،

نواجه في مأرب أزمة إنسانية مستمرة في التزايد ولا يمكن أن تهدأ دون وقف فوري لإطلاق النار في محافظة مأرب. وخلال الأسبوعين الماضيين فقط اضطرت ٢٠٠ على الأقل من العائلات للنزوح من مديرية رحبة إلى المناطق المجاورة، من بينهم ثلاث من عائلات أقاربي وأهلي. ويعيش أكثر من ربع عدد النازحين في اليمن الآن في مأرب، و ٨٠ في المئة منهم نساء وأطفال.

أقوم بزيارة أولئك النازحين بشكل مستمر خلال عملي في مؤسسة فتيات مبارك، واستمع إلى قصصهم التي تملؤني حزنا. لقد قابلت الكثير من العائلات التي اضطرت للنزوح لأكثر من خمس مرات متتالية. وتواجه تلك العائلات خطر الموت بشكل مستمر، حتى في المخيمات، بسبب القصف. الطائرات، المسيرة الحوثية والصواريخ البالستية. ما زلت أتذكر بكاء وحزن تلك النازحة على ولدها الذي قتل حين قالت ”لقد تركنا خلفنا كل شيء، ولا يزال الحوثيون يلاحقوننا من خيمة إلى خيمة. متى سيتوقفون...؟“ وإلى جانب خطر الصواريخ، فإن لأوضاع في مخيمات النازحين سيئة وتفتقر إلى المساعدات والخدمات الكافية.

ويعاني الناس من الرياح والفيضانات وحرارة الصحراء دون مأوى كاف، وانهارت الخدمات العامة في مارس، مما أدى إلى حرمان الناس من المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي والرعاية الصحية الكافية في مخيم الجبيلة، وهو أكبر موقع نزوح في البلد، وهناك اثنا عشر فصلا دراسيا، بينما يوجد في المخيم أكثر من ٠٠٠ ٧ طالب وطالبة، وهو رقم قابل للزيادة مع النزوح المستمر، لكن يضطر عدد كبير من الأطفال لعدم الذهاب إلى المدارس.

سيدتي الرئيسة،

في المخيمات، تعيش النساء والفتيات ظروفا صعبة جدا مثل نقص مستلزمات النظافة، وخطر التعرض للإساءة. فعند الذهاب لاستخدام الحمامات لا تجد الأمهات الحوامل خدمات مخصصة لهن، وتجبر معظم الفتيات على البقاء في المنازل. فقد قالت لي أميرة، وهي طفلة في الثامنة من العمر: ”أحلم بحمام ليس بعيدا عن ملجئنا، حيث أشعر أنا وعائلتي ببعض الخصوصية والأمان“. الفتيات اللاتي نلتقي بهن أصبح أقصى أحلامهن الأمان. وفي مؤسسة فتيات مأرب، نعمل على قضايا الحماية، ونساعد أيضا النساء في إيجاد مصادر دخل لعائلاتهن. لكن شح الموارد وحقيقة أن الناس يضطرون إلى الفرار من العنف بشكل مستمر يعقدان عملنا. ونحن نؤمن بأنه من المستحيل أن يتحسن الوضع الإنساني قبل وقف إطلاق النار في كافة أرجاء اليمن. وتعاني النساء والفتيات آثارا جسيمة جراء هذا الصراع المستمر، على الرغم من أنهن يقمن بدور حاسم في النضال من أجل السلام. ويتم استبعادهن من التمثيل في الحكومة ومراكز صنع القرار. وقد أدت

المرأة اليمنية دورا حاسما في العمل من أجل السلام. فتفاوضت مباشرة مع أطراف النزاع، وعملت المرأة كوسيط وشاركت في تأمين إطلاق سراح الأسرى والتفاوض على فتح الممرات الإنسانية. ومع ذلك يتم استبعادها عوضا عن إشراكها في الأساس.

وبهذا يستمر تجاهل وجهات نظرنا ومساهمتنا وآرائنا. وهناك توجه واضح ضد مشاركة المرأة في صنع القرار في اليمن. وما يثير العجب أنه حتى من الجهات التي دعمتني في تقديم إحاطة لمجلسكم اليوم فضلت أن أتكلم عن الوضع الإنساني بدلا من تقديم وجهة نظري السياسية بشأن الخطوات التي يجب اتخاذها من أجل الوصول إلى سلام مستدام في بلدي اليمن.

وبالعودة لأطراف اليمن، يقوم الحوثيون في مناطق سيطرتهم بتحويل المناهج التعليمية إلى مناهج طائفية، وفرض الفصل بين النساء والرجال في الأماكن العامة. زمن ناحية أخرى، استبعدت الحكومة المشكلة حديثا النساء من المناصب لأول مرة منذ عقدين، على الرغم من الاتفاق على تخصيص حصة ٣٠ في المئة للمرأة ضمن مخرجات الحوار الوطني.

سيدتي الرئيسة،

أرحب بالمبعوث الخاص السيد هانز وأشكره لدعوته لوقف إطلاق النار. ومن المهم جدا لنجاح عمل المبعوث ولمستقبل اليمن العمل مع شريحة واسعة من المجتمع اليمني وخاصة النساء والشباب، وحثه على اعطاء الأولوية لمصالح واهتمامات وخبرات جميع اليمنيين، وخاصة الموجودين في الداخل، وليس فقط تلك الخاصة بأطراف النزاع. ويجب على المبعوث الخاص إعطاء الأولوية لعملية سلام شاملة ودعمها، وليست تلك التي تفرضها المشاريع الاقليمية أو المصالح الدولية. يجب أيضا التشاور بشكل منتظم وتبني الشفافية مع جميع اليمنيين، ولا سيما النساء والشباب في جميع مراحل السلام، والتأكيد على مشاركة ممثلات النساء بشكل مباشر في جميع الخطوات، من صياغة جدول الأعمال إلى صياغة اتفاقات وقف إطلاق النار والانخراط في المفاوضات.

وفي الختام، إن الوقف الفوري للهجمات الحوثية أمر ضروري من النواحي الاقتصادية والإنسانية والسياسية. ونعرف جيدا أهمية مأرب التي تشكّل المصدر الرئيسي للكهرباء لمعظم مناطق اليمن وتنتج أكثر من ٨٠ بالمئة من احتياجات الغاز في مختلف أنحاء البلاد. وتذهب أكثر من نصف الكمية المنتجة من الغاز بشكل يومي إلى مناطق سيطرة الحوثيين. ويعيش في مدينة مأرب أكثر من مليون شخص نازح. فهل تهديد حياتنا في مأرب واستمرار القتل بشكل يومي بسبب الهجوم الحوثي أقل أهمية من الاستجابة للحوثيين في مسألة سفن المشتقات النفطية في ميناء الحديدة؟

ومن هذا المنطلق، أدعو مجلس الأمن الدولي إلى ما يلي. أولا، اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للمطالبة بوقف هجمات الحوثيين على مأرب وإلزامهم بذلك، بما في ذلك من خلال اعتماد قرار للأمم المتحدة بشأن وقف إطلاق النار في مأرب، قرار لا يمكُن لأي الطرفين الاستفادة منه. ويجب أن يمهد القرار بشأن وقف إطلاق النار في مأرب الطريق لوقف إطلاق النار على مستوى اليمن. ويجب أن يكون مصمما بطريقة تضمن الاستفادة من التجارب والأخطاء السابقة، وتضمن الرقابة الفاعلة على حركات القوات البرية كما هو الحال مع الحركات الجوية، كما عليه أن يوفر آليات للمحاسبة والمساءلة في حال انتهاكه. ووقف إطلاق النار من شأنه أن يدعم الظروف المهيئة لحماية المدنيين، وخاصة النساء والفتيات، ويؤدي إلى استئناف مفاوضات السلام. ويجب التوضيح بأن الفشل في تنفيذ القرار سيؤدي إلى فرض تدابير أخرى حازمة من قبل المجلس.

ثانيا، العمل على دعم عملية سلام شاملة للجميع تضمن مشاركة كاملة وعادلة وحقيقية لمختلف النساء والشباب وأفراد المجتمع اليمني من كافة الأطياف السياسية والمناطق، وذلك في كافة المسارات الدبلوماسية ومراحل عملية السلام.

ثالثا، حث جميع أطراف النزاع على ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق وتسهيل عمل المنظمات الإنسانية في إيصال المساعدات للمدنيين المحتاجين.

رابعا، دعوة الأطراف جميعا لتحييد الشأن الاقتصادي ودفع مرتبات الخدمة المدنية وضمان حرية الحركة لجميع اليمنيين في جميع أرجاء اليمن ودعوة الدول الأعضاء إلى توفير حزمة إنقاذ اقتصادي طويلة الأمد لليمنيين من شأنها المساعدة في استقرار الاقتصاد وتعزيز النظام المالي لمنع استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية وتحسين الظروف المعيشية. وكذلك دعوتها إلى سد فجوة التمويل البالغة ١,٩ مليار دولار في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في اليمن.

خامسا، دعوة الدول الأعضاء إلى دعم منظمات المجتمع المدني النسائية من خلال توفير التمويل الأساسي والمرن والطويل الأجل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أشكر السيدة القاضي على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربارا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:**أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى مقدمي الإحاطات اليوم. وأرحب بالسيد غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، الذي يضفي عمقا معرفيا كبيرا على الدور الذي يضطلع به، ونتطلع إلى العمل معه ودعم جهوده. ويأتي تعيينه في وقت حاسم، وكما قال، يستدعي التوقف هنيهة لإعادة التقييم. فاستئناف محادثات السلام الشاملة للجميع التي تمثل المجتمع اليمني بجميع أطيافه، بما في ذلك الأقليات والنساء، ضروري لإنهاء الحرب. وأرحب بخططه لزيرة جميع أنحاء اليمن والمنطقة والإصغاء أولا. وسيتيح ذلك الفرصة أيضا للأطراف اليمنية لإظهار التزامها بالسلام وتجاوز مواقفها الحالية للاجتماع معه دون شروط مسبقة وتسهيل سفره داخل اليمن.

ثانيا، أود أن أشكر السيدة انتصار القاضي على إحاطتها المؤثرة وشجاعتها. وتؤكد الصورة القاتمة التي رسمتها لنا اليوم للنساء والفتيات في اليمن، ولا سيما في مأرب، ضرورة تحقيق السلام. وكما قال أعضاء مجلس الأمن مرارا وتكرارا، يجب إنهاء هجوم الحوثيين في مأرب. وندين الهجمات المتهورة التي يشنها الحوثيون عبر الحدود بتسهيل من إيران. وقد لجأوا مرة أخرى إلى إطلاق القذائف والطائرات المسيرة المحملة بالمتفجرات. وتشكّل الطبيعة العشوائية لتلك الأعمال الأمر الأكثر إثارة للقلق على الإطلاق. وفي ٣١ آب/أغسطس، أصابت الشظايا ثمانية مدنيين وألحقت أضرارا بطائرة تجارية في مطار أبها، وفي ٤ أيلول/سبتمبر، أصيب مدنيان آخران – طفلان – من جراء المزيد من الشظايا.

ثالثا، لا نزال نشعر بالقلق إزاء الحالة في الجنوب. ويتعين تنفيذ اتفاق الرياض، الذي يسرته المملكة العربية السعودية، حتى يعود الاستقرار إلى الجنوب. ويجب على حكومة اليمن والجماعات الجنوبية العمل معا لتحقيق تلك الغاية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على المجلس الانتقالي الجنوبي أن ييسر عودة كامل مجلس الوزراء في حكومة اليمن إلى عدن.

وأخيرا، لا نزال نشعر بالجزع إزاء تدهور الاقتصاد وزيادة خطر المجاعة. ويجب أن يظل ذلك أولوية رئيسية لعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة. وفي الشهر الماضي، تجاوز الريال اليمني العلامة الرمزية المتمثلة في ١ ٠٠٠ ريال للدولار للمرة الأولى، فأصبحت المواد الغذائية والخدمات الأساسية باهظة التكاليف على نحو لا يمكن لملايين من الأشخاص تحمله. ولذلك، يجب على حكومة اليمن أن تنفذ إصلاحات لفتح المجال أمام إمكانية تلقي المزيد من المساعدة المالية، بدعم من المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية ذات الصلة.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*)**:** أشكر المبعوث الخاص هانز غروندبرغ ونائبة المدير مضوي والسيدة انتصار القاضي على إحاطاتهم. وأرحب بصفة خاصة بالمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن في دوره الجديد.

ولم يكن هناك، في الآونة الأخيرة، أي مؤشر يدل على توقف النزاع اليمني، ولا تزال الحالة الأمنية تزداد سوءا. وكان هناك شعور مستشر داخل المجتمع الدولي بعدم الرضا والقلق إزاء الوضع الراهن في اليمن. ولذلك عُلقت آمال كبيرة على المبعوث الخاص للقيام بدور نشط. والصين على استعداد، إلى جانب جميع أعضاء المجلس

الآخرين، لدعم المبعوث الخاص في الاضطلاع بعمله بشكل موضوعي وغير منحاز، استنادا إلى ولايته، بغية تأمين حل سياسي للأزمة اليمنية الحالية. وفي ذلك الصدد، أود أن أوضح النقاط التالية.

أولا، إن الأولوية الحالية هي التوصل إلى وقف لأعمال العنف والأعمال العدائية دون تأخير. وقد أدى النزاع المستمر منذ أشهر في مأرب إلى تفاقم المواجهة فيما بين الأطراف، مما أعاق الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي. وتدين الصين جميع أشكال العنف ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك هجوم الحوثيين على مطار أبها الدولي. ويجب أن يمتثل جميع أطراف النزاع لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية المدنيين، ولا سيما الفئات الضعيفة، بمن فيهم النساء والأطفال. ونأمل أن يبدأ المبعوث الخاص العمل مع الأطراف المعنية في أقرب وقت ممكن وإقناعها بالتخلي عن الخيار العسكري والعودة إلى المفاوضات لحل خلافاتها.

فحل المسألة اليمنية يخدم المصالح المشتركة لدول المنطقة. وتؤيد الصين زيارة المبعوث الخاص إلى بلدان المنطقة وتشجعها على مواصلة أداء دورها في تيسير مفاوضات السلام.

ثانيا، يجب زيادة مستوى المساعدة الإنسانية المقدمة. لم يبرح اليمن يعاني منذ سنوات عديدة من أزمة إنسانية، قدمت السيدة مضوي معلومات مفصلة عنها. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن بعض محطات توليد الكهرباء في عدن توقفت عن العمل، مع نفاد الوقود، ما أسفر عن حرمان السكان من الخدمات الأساسية. وبسبب موجة الجائحة، يواجه قطاع الصحة في البلد الانهيار. وقد أعلنت وزارة الصحة مؤخرا أن البلد دخل في الموجة الثالثة.

ونأمل أن يعزز المبعوث الخاص ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التنسيق مع الأطراف المعنية وأن يقدما، في ضوء الحالة على الأرض، المساعدة الإنسانية إلى البلد بطريقة محددة الأهداف.

وترحب الصين بإعلان صندوق النقد الدولي عن حقوق سحب خاصة لليمن بقيمة ٦٦٥ مليون دولار وتدعم الحكومة اليمنية في الاستفادة من هذه الأموال لتحقيق استقرار العملة المحلية وتخفيف المصاعب الاقتصادية.

ثالثا، من الضروري معالجة مسائل محددة وتشجيع التوصل إلى حل شامل بطريقة تدريجية. فهناك نقص خطير في الثقة المتبادلة بين الأطراف، في أعقاب سنوات من النزاع. ويمكن للمبعوث الخاص أن يبدأ بمعالجة مسائل محددة، مثل تبادل أسرى الحرب وناقلة النفط "صافر" بطريقة مركزة من أجل توطيد قدر من التقدم الواضح في أقرب وقت ممكن، وبالتالي إيجاد زخم إيجابي.

وعلى ذلك الأساس، ومع مراعاة المسائل السياسية والأمنية والإنسانية التي يواجهها البلد مراعاة تامة، يمكن للمبعوث الخاص عندئذ أن يعمل على إيجاد حل عملي لكسر الجمود السياسي وتحسين الحالة على الأرض وتخفيف معاناة الشعب.

والصين على ثقة من أنه بمجرد أن تتمكن الأطراف اليمنية من بناء المزيد من الإرادة السياسية والثقة المتبادلة – مع استخدام الأمم المتحدة للمساعي الحميدة والاضطلاع بدور رئيسي، يرافق ذلك تقديم المجتمع الدولي دعمه بالعمل معا – سيكون بالإمكان إيجاد حل سياسي لاستيعاب شواغل جميع الأطراف.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد غروندبرغ والسيدة الطاهر مضوي والسيدة القاضي على إحاطاتهم.

لقد مرت سبع سنوات منذ أن بدأ النزاع في اليمن. وعلى الأرض لا يوجد أي احتمال لإنهاء الأزمة. لقد ظللنا نكرر مرارا منذ بداية النزاع أن الخيار العسكري لن يقود إلى حل، كما يذكرنا الواقع على الأرض كل يوم. لا تزال الاشتباكات مستمرة، غير أن الحالة تظل في طريق مسدود.

ويمثل تعيين مبعوث خاص جديد فرصة لإعادة إطلاق عملية السلام التي وصلت حاليا إلى طريق مسدود. إن المعايير المطلوبة لإنهاء الأزمة معروفة جيدا: وقف شامل لإطلاق النار، وإعادة فتح مطار صنعاء وميناء الحديدة، ومفاوضات بين مختلف الأطراف الفاعلة للتوصل إلى حل سياسي شامل وجامع.

وكشرط مسبق، من الضروري أن يوقف الحوثيون أعمالهم غير المقبولة، سواء في منطقة مأرب أو ضد الأراضي السعودية. إننا ندين هذه الأعمال، وكذلك رفض السماح لبعثة التفتيش التابعة للأمم المتحدة بالوصول إلى ناقلة النفط "صافر"، بأشد العبارات. كما إن استخدام الحوثيين للابتزاز أمر غير مقبول. فمن الضروري أن يتيحوا لبعثة التفتيش التابعة للأمم المتحدة الوصول الفوري من دون شروط مسبقة، وإلا فإنهم سيكونون مسؤولين عن كارثة بيئية كبرى.

كما أود أن أعيد تأكيد التزام فرنسا بسلامة اليمن الإقليمية. يجب أن يبقى اليمن موحدا، لأن سيادته تعتمد على ذلك. ويساورنا القلق في ذلك الصدد إزاء التوترات في جنوب البلد وندعو إلى عودة الحكومة اليمنية إلى عدن. إن من شأن الطريق المسدود في النزاع أن يؤدي إلى تفتيت البلد، ما يزيد من دفعه نحو الوقوع في قبضة الإرهاب والتطرف.

لقد ظل الشعب اليمني يعاني منذ سبع سنوات من عواقب غياب الحل السياسي. وللوضع الميداني الراهن عواقب وخيمة على الشعب اليمني، الذي يدفع الثمن الأكبر للمأزق السياسي. وما زالت الحالة الإنسانية تتدهور. إذ يحتاج نحو ٧٠ في المائة من السكان إلى المعونة الإنسانية، أي ما يعادل أربعة أطفال من كل خمسة. ولا تعمل سوى نصف البنية التحتية الصحية في البلد.

يتعين علينا تكثيف الجهود للتصدي لخطر مجاعة واسعة النطاق ولمكافحة انتشار جائحة مرض فيروس كورونا، بما في ذلك بتسريع حملة التطعيم. ويشمل ذلك ضمان الوصول الكامل للمساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين. وندعو إلى الإزالة الفورية لجميع العقبات البيروقراطية في البلد، لا سيما في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.

ويجب أن تظل حماية المدنيين ضرورة مطلقة. واحترام القانون الدولي الإنساني التزام على الجميع. ويجب ألا يفلت مرتكبو انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من العقاب. وعلاوة على ذلك، يجب وقف الضربات الجوية العشوائية، التي لا تحترم مبادئ التمييز أو التناسب أو التحوط.

وتظل فرنسا مصممة على دعم جميع الجهود الرامية إلى استئناف عملية السلام في اليمن. ويمكن للمبعوث الخاص الجديد أن يعول على دعمنا الكامل لتحقيق تلك الغاية.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم، ولا سيما المبعوث الخاص غروندبرغ، الذي أشارك الآخرين في الترحيب به في مجلس الأمن. إن وفد الولايات المتحدة يتطلع إلى العمل معه ومع فريقه.

أود اليوم أن أناقش ثلاثة جوانب للنزاع في اليمن وهي؛ هجمات الحوثيين، التي تقوض جهود السلام؛ واحتياجات البلد الإنسانية الماسة؛ ومعالجة الدوافع الاقتصادية الكامنة وراء النزاع. إن الإجماع الدولي واضح: يجب أن يتوقف العنف في اليمن. ويجب استئناف عملية سياسية واسعة وشاملة للجميع، فنحن بحاجة إلى تخفيف حدة الأزمة الإنسانية.

ويمكن لتعيين المبعوث الخاص غروندبرغ أن يساعد على إضفاء زخم جديد على تلك الجهود، ولكن يجب على الأطراف أن تنخرط بجدية مع المبعوث الخاص ومن دون شروط مسبقة. ويجب على الأطراف أن تختار إلقاء أسلحتها والجلوس على الطاولة مع اليمنيين الآخرين ومناقشة الشكل الذي سيكون عليه اليمن بعد الحرب.

والأمر المحزن أن الحوثيين يواصلون تقويض تلك الجهود. ففي ٢٩ آب/أغسطس، أسفر الهجوم بالطائرات غير المأهولة والصواريخ على قاعدة العند الجوية عن مقتل ما لا يقل عن ٣٠ شخصا. وحملت تلك الضربة كل بصمات هجمات الحوثيين. وبعد يومين، في ٣١ أغسطس/آب، نفذ الحوثيون هجوما آخر بطائرة غير مأهولة على المطار في أبها بالمملكة العربية السعودية، ما أسفر عن إصابة ثمانية مدنيين.

إن الولايات المتحدة تدين بشدة تلك الهجمات، غير أن هذه ليست سوى آخر الهجمات التي تشنها جماعة تدعي أنها تريد السلام. ففي عام ٢٠٢١ وحده، شن الحوثيون أكثر من ٢٤٠ هجوما على المملكة العربية السعودية، معرضين المدنيين في جميع أنحاء البلد للخطر، بمن فيهم ٧٠ ٠٠٠ مواطن أمريكي يقيمون هناك.

كما واصل الحوثيون مماطلتهم المطولة وغير الضرورية والخطيرة في التفاوض مع الأمم المتحدة بشأن تقييم حالة ناقلة النفط "صافر" وإصلاحها. إن المخاطر البيئة والمتعلقة بالصحة العامة والاقتصاد المرتبطة بالناقلة صافر خطيرة جدا وذات نطاق واسع للغاية لتستخدم كورقة مساومة سياسية. إن مثل هذه الاستفزازات تؤدي إلى إدامة النزاع وتقويض جهودنا الجماعية لتسهيل الطريق نحو السلام في اليمن.

وكما شرح مقدمو الإحاطات بالتفصيل، يعاني ملايين اليمنيين من آثار النزاع. فالحالة الإنسانية المتردية تشمل، كما سمعنا، المجاعة وإساءة معاملة الأطفال والنساء وانتشار الأمراض، بما في ذلك مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). وتحث الولايات المتحدة المجتمع الدولي على الإسهام في خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لليمن. وكجزءٍ من جهود الولايات المتحدة، قدمنا ٠٠٠ ١٥١ جرعة من لقاح جونسون آند جونسون ضد كوفيد-١٩ إلى اليمن. ونود أن نشكر اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية على العمل مع الحكومة اليمنية لتوزيع تلك اللقاحات المنقذة للحياة.

وأخيرا، ينبغي أن نقوم بمعالجة الدوافع الاقتصادية الكامنة وراء عجز الكثير من اليمنيين عاجزين عن تلبية احتياجاتهم الأساسية. ونحث المملكة العربية السعودية والحكومة اليمنية والحوثيين على اتخاذ خطوات لضمان استيراد الوقود وتوزيعه بشكل كاف في جميع أنحاء اليمن بأسعار عادلة. كما نود أن نشيد بتخصيص صندوق النقد الدولي مؤخرا لليمن لمبلغ ٦٦٥ مليون دولار في شكل حقوق سحب خاصة، مما يتيح فرصة للبدء في عكس اتجاه تدهور الاقتصاد اليمني. وعلى الرغم من أن هذا الإجراء مهم ومطلوب، فما من سبيل آخر عدا التوصل إلى اتفاق سلام دائم يمكنه أن يبدأ في المساعدة على عكس مسار الأزمة الإنسانية الرهيبة الناجمة عن سبع سنوات من الحرب وتآكل الاقتصاد والخدمات الأساسية.

واسمحوا لي أن أختتم بالقول إن الولايات المتحدة تؤمن أن لدينا من الأسباب ما يدعو إلى الأمل على الرغم من الحالة المزرية. فالشعب اليمني يريد السلام وإنهاء ويلات الحرب. ولا تزال لدى الحوثيين وأطراف النزاع الأخرى الفرصة لتغيير سلوكهم، والانخراط بجدية مع المبعوث الخاص غروندبرغ، وبناء مستقبل أكثر إشراقا لليمن. وندعوهم إلى اختيار ذلك الطريق – طريق السلام والأمل.

السيد نبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر السيد هانز غروندبرغ والسيدة غادة الطاهر مضوي على إحاطتيهما. كما استمعنا باهتمام للسيدة انتصار القاضي.

لقد بدأ السيد غروندبرغ العمل بشأن ملف بالغ التعقيد؛ ونأمل أن يبدأ دون إبطاء العمل على إقامة حوار موضوعي بين أطراف النزاع من أجل خفض التصعيد بسرعة. وسندعم بنشاط جهود المبعوث الخاص، مع مراعاة موقفنا من الدور المركزي للأمم المتحدة في عملية التسوية السياسية في اليمن. ونحن مقتنعون بأن بمقدور وساطة الأمم المتحدة التوفيق بين الأطراف المتنافسة على الساحة اليمنية. ويمكن أيضا أن تضطلع دول المنطقة بدور هام، ونحن دائما على استعداد لدعم مساهمتها البناءة.

ويمكننا أن نرى أن التعثر في إحراز التقدم على طريق السلام قد أدى بالفعل إلى مزيد من التصعيد على الخطوط الأمامية، بما في ذلك في مأرب، فضلا عن تكثيف الهجمات الجوية على أراضي المملكة العربية السعودية. وندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفس ووقف الأعمال العدائية، وذلك أساسا لتجنب وقوع إصابات بين السكان المدنيين. وكما قلنا دائما وسنكرر مرة أخرى، لا بديل عن إجراء مفاوضات تأخذ في الاعتبار مصالح جميع أصحاب المصلحة اليمنيين. ومن جانبنا، نعتزم مواصلة تشجيع السلطات اليمنية وحركة أنصار الله على اتباع نهج بناء وإظهار الاستعداد للتوصل إلى حل توفيقي عند النظر في خلافاتهما. إن المجتمع الدولي متحد بشأن ملف اليمن. والهدف الرئيسي هو تحقيق تسوية شاملة وطويلة الأجل للنزاع الذي يؤثر سلبا على المنطقة بأسرها.

ونزال نشعر بالقلق بوجه خاص إزاء الحالة الاجتماعية والاقتصادية المزرية في البلد. ونؤيد الدعوات إلى الرفع الكامل للحصار البحري والبري والجوي المفروض على اليمن والقيود المفروضة على

إيصال الأغذية والأدوية وغيرها من السلع الحيوية إلى جميع أنحاء البلد. فأبناء الشعب اليمني في حاجة ماسة إلى مساعدات إنسانية تقدم على أساس غير مسيس وغير تمييزي.

كما نشعر بقلق بالغ إزاء الهجمات المستمرة على الأعيان المدنية. ونحث بقوة أطراف النزاع على الاحترام الصارم لأحكام القانون الدولي الإنساني والامتناع فورا وبصورة كاملة عن العمليات القتالية التي تسفر عن خسائر في صفوف المدنيين وتدمر الهياكل الأساسية غير العسكرية.

ونحن مقتنعون بأهمية دعم مجلس الأمن للمبعوث الخاص في التمسك بخط متوازن من أجل التوصل إلى تسوية سريعة في اليمن. ونحن على ثقة بأنه عندما ينتهي من دراسة ملفه، سيتمكن بسرعة من تحديد الحواجز الرئيسية التي تحول دون عودة الأطراف إلى طاولة المفاوضات ورسم مسار نحو السلام في البلد. ومن بين السبل التي يمكن أن تساعد بصورة مفيدة المبعوث الخاص أيضا القرار ٥٩٨ (١٩٨٧)، فضلا عن مبادرات أخرى، بما في ذلك المفهوم الروسي المستكمل للأمن الجماعي في المنطقة.

السيد أوتشوا مارتينس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بتهنئة السيد هانز غروندبرغ على تعيينه وأن أؤكد له أن بإمكانه أن يعول على دعم المكسيك الكامل. وأشكر السيدة مضوي والسيدة القاضي على إحاطتيهما، وأرحب بحضور وفد اليمن هنا في القاعة.

ويكرر وفد بلدي الشواغل المتعلقة بالحالة المأساوية في اليمن والعنف المستمر هناك. وكما لاحظت السيدة القاضي، فإن الحالة في مأرب فظيعة؛ وهي ليست سوى واحدة من جبهات النزاع العديدة، مع ما يترتب عن ذلك من عواقب إنسانية مدمرة. وتحث المكسيك مرة أخرى على وقف وطني لإطلاق النار وتدعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى قدر من الاعتدال. وفي هذا الصدد، ندين الهجمات على أهداف في المملكة العربية السعودية.

ونظرا لأن العملية السياسية لا تزال في طريق مسدود، فإن انعدام الثقة فيما بين الأطراف لا يزال يزيد من تعميق الانقسامات الجغرافية والاجتماعية في البلد. ولهذا السبب، فإن وقف إطلاق النار ضروري للانتقال إلى المصالحة السياسية والاجتماعية. وبدون وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني، سيكون من المستحيل تلبية الاحتياجات الأساسية للناس من الغذاء والسكن والأمن.

فالتقدم المحرز في العملية السياسية ووقف إطلاق النار عمليتان متكاملتان ومتآزرتان. ونأمل أن يساعد تعيين المبعوث الخاص في تحقيق هذين الهدفين.

ونحث قيادة الحوثيين على المشاركة بدون شروط مسبقة وبطريقة بناءة وملتزمة في الحوار الذي ييسره المبعوث الخاص. كما ندعو إلى حوار سياسي شامل وواسع النطاق يقوده اليمنيون أنفسهم ويتولون زمامه. ونؤكد بصفة خاصة على أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والكبيرة للمرأة التي أسهمت في العديد من المبادرات المحلية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، وللأسف، فإن موافقة صندوق النقد الدولي على حقوق السحب الخاصة والأموال التي ضختها المملكة العربية السعودية لم تكن كافية لمنع استمرار انخفاض سعر الصرف، مما أدى إلى التضخم وانخفاض القوة الشرائية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك قيود على استيراد السلع الأساسية، وهو السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي وخطر المجاعة السائد في البلد.

وتدعو المكسيك أنصار الله والحكومة اليمنية إلى إزالة جميع أنواع القيود والإجراءات البيروقراطية التي تعوق استيراد الأغذية والسلع الأساسية والسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

وكما لاحظت السيدة مضوي، فعلى الرغم من أن المساهمات التي قدمها المجتمع الدولي سمحت بتمويل جزئي للاستجابة الإنسانية، فإن النزاع المسلح والجائحة وخطر المجاعة والأمطار الغزيرة قد أثرت تأثيرا شديدا على الفئات الضعيفة، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الاحتياجات الإنسانية. والتمويل المتاح حاليا لن يغطي احتياجات العمليات الإنسانية سوى لبضعة أشهر أخرى. ونأمل أن يتم الوفاء بالتعهدات المالية التي قطعت في الوقت المناسب.

ونلاحظ أيضا بقلق بالغ أن موجة جديدة من الإصابات بمرض فيروس كورونا تؤثر على نسبة كبيرة من السكان في بلد تعاني قدرات النظام الصحي فيه محدودة بالفعل. ونرحب بالإعلان الذي أشارت إليه ممثلة الولايات المتحدة المتعلق بالتبرع مؤخرا ب ٠٠٠ ١٥٠ جرعة لقاح، ونأمل أن تصل الجرعات الإضافية على وجه الاستعجال وأن تنطلق حملة التطعيم بفعالية وسرعة.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة مرة أخرى إلى التهديد الذي تشكله ناقلة النفط "صافر". فهذه السفينة ليست مجرد تهديد بيئي. فالانسكاب النفطي سيؤثر على العمليات الإنسانية والملاحة في المنطقة. وتحث المكسيك قيادة الحوثيين على السماح بتفتيش السفينة وإصلاحها على الفور.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): بادىء ذي بدء، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات، وأضم صوتي إلى أصوات الآخرين في تهنئة السيد هانز غروندبرغ على تولي منصب المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن. وأعتقد أنه سيبني على العمل الهام لسلفه وسيحقق زخما جديدا للجهود الجارية من أجل التوصل إلى حل شامل للنزاع في اليمن.

كما أرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن في جلستنا اليوم.

ونشاطر الآخرين إدانة الهجمات على المملكة العربية السعودية ونشاطرهم مخاوفهم من التصعيد العسكري الأخير في عدد من المناطق في اليمن، وخاصة في مأرب. ولقى أكثر من ٢٠٠ شخص من جميع الأطراف مصرعهم فى القتال العنيف خلال الاسبوعين الماضيين. وسوف يعرّض استمرار الأعمال العدائية دون أن تلوح في الأفق نهاية لها بعد، حياة الملايين من اليمنيين للخطر ويقوض جهود السلام التي يبذلها الشركاء الإقليميون والمجتمع الدولي.

عليه، نكرر دعوتنا لجميع الأطراف المعنية، ولا سيما الحوثيين، إلى وقف جميع العمليات العسكرية واستئناف الحوار والتعاون الكامل مع المبعوث الخاص الجديد لتحقيق تقدم كبير في المفاوضات قريبا.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لتجنب زيادة تدهور الحالة في اليمن والمساعدة في تهيئة الظروف المواتية للمحادثات بين الأطراف المعنية. وفي تلك العملية، من المهم أن تكفل جميع الحلول احترام استقلال اليمن وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية، فضلا عن المشاركة الفعالة والتمثيل الكافي للنساء والشباب. وفي الوقت نفسه، ينبغي تنفيذ اتفاقي ستوكهولم والرياض تنفيذا كاملا.

وإذ نسعى جاهدين للتوصل إلى حل نهائي ينبغي أن نواصل الجهود لمعالجة الحالة الإنسانية المتردية في اليمن. ولا تزال النزاعات التي طال أمدها وانعدام الأمن الغذائي ونقص الخدمات الأساسية في العديد من المناطق بالإضافة إلى جائحة مرض فيروس كورونا تلحق أضرارا متزايدة بالسكان في البلد. وتزداد أسعار الأغذية بينما يزداد الجوع أيضا. وعلى الرغم من أن وصول التمويل مؤخرا قد ساعد على تحسين عمل برنامج الأغذية العالمي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ما زال ملايين الأشخاص بمن فيهم النساء والفتيات يفتقرون إلى الغذاء الذي يقيم أودهم ولا يحصلون في الوقت نفسه إلا على خدمات أساسية محدودة، لا سيما الرعاية الصحية والمياه.

ولا يستطيع أكثر من مليوني طفل الذهاب إلى المدرسة ويتعرضون لزيادة خطر عمالة الأطفال وغيرها من أشكال الاستغلال. وتحتاج حوالي ٦,١ مليون امرأة إلى خدمات الحماية. وبالتالي فإن هناك حاجة ماسة إلى تبرعات مالية إضافية طارئة لتكثيف البرامج الضرورية لإنقاذ الأرواح ومواصلة تنفيذها حتى نهاية هذا العام وما بعده.

ومن الضروري توفير ممر آمن وخال من العوائق للعمل الإنساني، بما في ذلك العاملون في المجال الإنساني، حتى يتسنى إيصال المعونة في الوقت المناسب إلى المحتاجين. ويجب على جميع الأطراف أيضا أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وأن تحمي المدنيين بمن فيهم النساء والأطفال، فضلا عن تنفيذ القرار ٢٥٧٣ (٢٠٢١) بما في ذلك حماية الهياكل الأساسية المدنية. علاوة على ذلك، نكرر دعوتنا إلى إزالة القيود المفروضة على الاستيراد عبر موانئ الحديدة. ومن شأن ذلك أن يساعد على استدامة إمدادات السلع الأساسية والحد من التضخم ونقص الوقود وتخفيف المصاعب الاقتصادية لليمن.

وفي هذا الصدد، سيساعد أي تقدم في مسألة ناقلة النفط صافر على التخفيف من الصعوبات المحتملة التي قد يواجهها الشعب اليمني.

ونحث الأطراف المعنية على العمل بشكل بناء مع الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزامنا الثابت ودعمنا الكامل للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي والشركاء الإقليميون والأمم المتحدة لمعالجة المسائل العديدة التي يواجهها الشعب اليمني الآن.

السيد كيبوينو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في تهنئة المبعوث الخاص هانز غروندبرغ والترحيب به. وأؤكد له دعم كينيا لجهوده الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع في اليمن.

وأود أيضا أن أشكر نائبة مدير العمليات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة غادة الطاهر مضوي، والمديرة التنفيذية لمؤسسة فتيات مأرب، السيدة انتصار القاضي، على إحاطتيهما. لقد تأثرنا بشكل خاص بشهادة السيدة القاضي ونشكرها على شجاعتها.

وأود أيضا أن أرحب بممثل اليمن في جلسة اليوم.

وكما قلنا من قبل، ليس هناك حل عسكري للنزاع في اليمن. والواقع أن السعي إلى حل بالوسائل العسكرية سيؤدي إلى خسارة كاملة، يقع عبؤها الأكبر على أشد الفئات ضعفا – الأطفال والشباب والنساء والمسنون، الذين يأملون يوميا في إنهاء الحرب الأهلية المدمرة واستعادة السلام وإتاحة الفرصة لهم لإعادة بناء حياتهم واستعادة قدرتهم على تولي شؤون حياتهم بأنفسهم.

ومما يبعث على القلق العميق أنه منذ اجتماعنا السابق قبل أسبوعين (انظر S/PV.8840) وردت تقارير عن تصاعد القتال في عدد من المناطق. ومما يثير القلق بشكل خاص تجدد العنف في مأرب، الذي أودى بحياة أكثر من ٨٠ شخصا منذ بداية هذا الأسبوع وحده. وتدين كينيا بشدة أعمال العنف المميتة، بما فيها الهجوم الأخير بطائرة بدون طيار على قاعدة العند الجوية، الذي أسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٣٠ جنديا وإصابة كثيرين آخرين، مما زاد من إضعاف احتمالات وقف إطلاق النار. فالفوضى على طول الخطوط الأمامية تهيئ الظروف المناسبة للجماعات الإرهابية مثل تنظيم القاعدة، لكي تنمو وتوسع شبكاتها. ويجب أن نظل يقظين دائما لهذه التهديدات الناشئة وأن نتخذ تدابير وقائية.

وما زلنا نذكّر جميع الأطراف اليمنية المعنية بأن الوقت قد حان لإعادة النظر في مواقفها المتشددة والموافقة على المشاركة البناءة في عملية شاملة بقيادة اليمنيين وملكيتهم بدعم من الأمم المتحدة فضلا عن الشركاء الإقليميين والدوليين. ونحثها في ذلك الصدد على أن تشارك بحسن نية ودون شروط مسبقة تحت رعاية الأمم المتحدة بقيادة مكتب المبعوث الخاص.

وترحب كينيا بالإجراءات التي تتخذها المؤسسات المالية الدولية وشركاء التنمية لتوفير الاحتياطيات الأجنبية التي تشتد الحاجة إليها للاقتصاد اليمني. بيد أن هذه التدابير لن تؤدي إلا إلى حلول قصيرة الأجل إذا استمر النزاع المسلح. ويجب أن تقدم الأطراف التنازلات اللازمة لكسر الجمود القائم والاتفاق على وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني في إطار زمني متفق عليه، والعمل الهادف من أجل التوصل إلى حل سياسي عن طريق التفاوض من شأنه أن يبعث الأمل في نهاية المطاف في تحقيق الانتعاش الاقتصادي المستدام.

ولا تزال الحالة الإنسانية هشة مع تزايد خطر المجاعة الذي لا يزال يؤثر على أكثر من ٢٠ مليون شخص. وتشيد كينيا بجهود المجتمع الدولي الرامية إلى زيادة التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية. وسوف تساعد تلك الجهود كثيرا في التخفيف من معاناة الكثير من الأسر والمجتمعات المحلية بمن في ذلك المتضررون من الفيضانات الأخيرة في أجزاء من البلد. وما زلنا نؤيد النداءات بزيادة المساعدات الإنسانية فضلا عن توفير الضمانات لإيصالها وفوقا للقانون الدولي الإنساني.

ومع ظهور موجة ثالثة من مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في اليمن نحث المجتمع الدولي على المساعدة في زيادة إمدادات اللقاحات. وندعو السلطات اليمنية إلى زيادة التطعيم ضد المعلومات المضللة والتضليل.

وتلاحظ كينيا المناقشات الجارية بشأن ناقلة النفط صافر. وندعو مرة أخرى السلطات التي تتعامل مع الناقلة إلى الانخراط بشكل بناء على وجه السرعة في إيجاد حل وبالتالي تجنب وقوع كارثة بيئية.

وأختتم بياني بإعادة تأكيد تضامن كينيا مع الشعب اليمني في سعيه إلى تحقيق السلام والأمن والاستقرار السياسي المستدام.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أرحب ترحيبا حارا جدا بالمبعوث الخاص هانز غروندبرغ. ويشجعنا بيانه اليوم ونحن على استعداد لدعم عمله بأي طريقة ممكنة.

وأود أيضا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الهامة، ولا سيما السيدة انتصار القاضي على إبرازها الحاجة إلى مشاركة المرأة في عملية السلام. وأرحب أيضا بممثل اليمن وأكرر دعمنا للحكومة اليمنية، كما أعربنا خلال وزير الخارجية اليمني إلى النرويج في الأسبوع الماضي.

وأود أن أثير أربع نقاط رئيسية اليوم.

أولا، هناك حاجة ملحة إلى خفض التصعيد العسكري. ونحن قلقون للغاية من أن الهجوم الذي يشنه الحوثيون في مأرب قد اشتد للأسبوع الثاني، وكذلك القتال في مناطق أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن الحالة الأمنية في جنوب اليمن مستمرة في التدهور. كما نشعر بالقلق إزاء تصاعد الهجمات عبر الحدود على المملكة العربية السعودية، بما في ذلك على مطار أبها الدولي في ٣١ آب/أغسطس. تؤكد تلك الهجمات الحاجة الواضحة إلى خفض التصعيد.

ثانيا، من الضروري أن نغتنم كل فرصة لدفع عملية السلام إلى الأمام. ثمة حاجة إلى استئناف العملية السياسية بين الأطراف اليمنية، ونحثها على التعاون الكامل من دون تأخير. ويجب أن نعترف بأنه لن يكون هناك حل سياسي سريع وأن العملية السياسية ستتطلب استعداد الأطراف للتوصل إلى حل وسط.

ويشجعنا التزام السيد غروندبرغ بنهج شامل يملكه ويقوده اليمنيون. إن مشاركة المرأة اليمنية وقيادتها بشكل كامل ومجد وعلى قدم المساواة حق لها، فضلا عن أنها شرط أساسي لإيجاد حل مستدام. ونشجع السيد غروندبرغ على النظر في توصيات فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن في هذا الصدد.

ثالثا، هناك حاجة ملحة لعكس مسار الأزمة الإنسانية الراهنة. ونود أن نكرر الدعوات لرفع القيود التي منعت دخول الغذاء والوقود إلى ميناء الحديدة. نحن قلقون من التقارير التي تفيد بتزايد العوائق البيروقراطية داخل اليمن. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية على الفور بشكل آمن وبدون عوائق. وستشارك النرويج في الحدث الرفيع المستوى القادم في وقت لاحق من هذا الشهر، والذي سيكون مهما من أجل التصدي للتحديات الإنسانية الراهنة.

وأخيرا، هناك حاجة ملحة للتركيز على حماية المدنيين. كان للنزاع اليمني تأثير شديد على السكان المدنيين. ونحيط علما بقلق بالاستنتاجات التي خلص إليها فريق الخبراء البارزين المعني باليمن في تقريره الأخير. ونود أن نكرر التأكيد على وجوب محاسبة جميع مرتكبي انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، على جرائمهم. وقد نزح أكثر من ٢٤ ٠٠٠ شخص حتى الآن هذا العام في مأرب، ولا يزال الأطفال هم الأكثر ضعفا في هذا النزاع.

كان يوم أمس هو اليوم الدولي لحماية التعليم من الهجمات. ومع ذلك، تفيد اليونيسف في اليمن بأن ٢ ٥٠٠ مدرسة قد لحقت بها أضرار أو استخدمت كملاجئ أو احتلتها الجماعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، يقدر أن ٨,١ مليون طفل بحاجة إلى مساعدة تعليمية طارئة في جميع أنحاء اليمن. ونود أن نكرر التأكيد على أن إعلان المدارس الآمنة ومبادئه التوجيهية هما أداتان رئيسيتان لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح.

هناك حاجة ملحة إلى تنشيط عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة في اليمن. ولذلك سأختتم بياني بتكرار دعمنا للنهج الذي قدمه السيد غروندبرغ، وأشجع جميع أطراف النزاع وجميع أعضاء مجلس الأمن على التعاون معه بحسن نية.

السيد أوغي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد غروندبرغ على إحاطته وأتمنى له كل النجاح في دوره الجديد. كما أشكر السيدة غادة الطاهر مضوي والسيدة انتصار القاضي على إحاطتيهما.

يتابع وفدي بقلق بالغ استمرار الأعمال العدائية في النزاع الدائر في اليمن، ولا سيما الاشتباكات العنيفة حول محافظة مأرب، والهجوم الذي وقع في ٢٩ آب/أغسطس على قاعدة العند الجوية، فضلا عن الهجمات التي وقعت في ٣١ آب/أغسطس واستهدفت مطار أبها الدولي، في جنوب المملكة العربية السعودية.

إن بلدي يدين بأشد العبارات الهجمات المتكررة على الأراضي السعودية، التي تعرض حياة آلاف المدنيين للخطر وتهدد السلام والأمن في المنطقة. يجب أن ينتهي اتجاه توسيع نطاق العنف في اليمن، لأنه سيجعل الوضع أكثر تعقيدا ويؤخر إيجاد مخرج من الأزمة.

وندعو سلطات أنصار الله إلى التصرف بمسؤولية من خلال وضع حد لهجماتها المميتة في اليمن وخارج حدوده.

كما ندعو جميع الأطراف إلى التصرف بمسؤولية بوضع حد لهذه المأساة التي استمرت طويلا، والدخول بشكل بناء في حوار صادق بقيادة المبعوث الخاص الجديد من أجل التوصل إلى تسوية سياسية شاملة لنزاعها.

وندعو المجتمع الدولي والجهات الفاعلة الإقليمية وأعضاء مجلس الأمن الذين يمكنهم التأثير على أطراف النزاع إلى مواصلة ممارسة الضغط اللازم لتنشيط المناقشات من أجل إيجاد مخرج من الأزمة يتيح لليمنيين المصالحة والتحرك مرة أخرى نحو إعادة بناء بلدهم وتنميته.

وبالإضافة إلى عدد القتلى الكبير جدا، لا تزال النتيجة الرئيسية للحرب في اليمن هي الأزمة الإنسانية الحادة التي غرق فيها البلد في السنوات الأخيرة. ولذلك، ندعو البلدان المانحة، ولا سيما تلك الموجودة في المنطقة، إلى أن تكون أكثر سخاء وتعاطفا مع معاناة الشعب اليمني. كما يتطلب تحسين الأزمة الإنسانية في اليمن رفع الحصار عن إيصال المساعدات الإنسانية إلى البلد، بما في ذلك من خلال ميناء الحديدة ومطار صنعاء.

وفي الختام، تؤكد النيجر من جديد دعمها الكامل لجميع المبادرات التي تشجع على استئناف الحوار بين الأطراف اليمنية وعودة السلام إلى البلد.

السيدة غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (بالإنكليزية): نشكر مقدمي الإحاطات على ملاحظاتهم الثاقبة وجهودهم الرامية إلى إيجاد حل دائم للنزاع في اليمن. إن العمل الذي تقوم به السيدة القاضي، بما في ذلك من خلال مؤسسة كل البنات للتنمية في مأرب ومبادرة صانعات السلام، بالغ الأهمية لتعزيز سلامة وأمن شباب اليمن ولا غنى عنه لازدهار البلد على المدى الطويل. كما نعرب عن تهنئتنا للمبعوث الخاص هانز غروندبرغ على تعيينه مؤخرا في ذلك المنصب ونرحب بوجوده معنا هذا الصباح.

وندعو مرة أخرى إلى وقف فوري ودائم لإطلاق النار بين الأطراف المنخرطة في النزاع اليمني. إن شن الحوثيين في اليمن مؤخرا لهجمات على السعودية يؤكد فحسب الضرورة الملحة لالتزام جميع الأطراف حقا بوقف إطلاق النار. نحن ندين هذه الهجمات الأخيرة، وكذلك الغارات الجوية العشوائية وقصف المدنيين، فضلا عن الأهداف الحيوية للمدنيين، والتي ميزت الحرب في اليمن. وحتى قبل أن ينقشع الغبار، ينبغي أن نجري حوارا مفتوحا وصريحا بشأن المصالحة بين الأطراف، ومن مكوناته التي لا غنى عنها المساءلة. ودورنا كمجلس وكأعضاء منفردين في المجلس، هو أن نبذل قصارى جهدنا لتيسير توصل الأطراف المتحاربة إلى تسوية والتصرف بمسؤولية عند تقديم الدعم إلى هذا الطرف أو ذاك.

ويتجلى أثر النزاع الذي طال أمده في انهيار المؤسسات اليمنية وتفتت النسيج الاجتماعي.

وتتحمل وطأة ذلك في المقام الأول الفئات الأضعف – النساء والأطفال. وتهدد الأعمال العدائية والتشريد ملايين الأشخاص، وندرك جميعاً تمام الإدراك أن القتال على العديد من الخطوط الأمامية في جميع أنحاء البلد لا يزال يزعزع استقرار حالة هشة أصلاً. ولا يزال الوضع الإنساني العام يتدهور، بالتوازي مع الاقتصاد، حيث يفتقر

عدد كبير من اليمنيين إلى القوة الشرائية اللازمة لتحمل تكاليف الغذاء والضروريات الأساسية.

وفي هذا الصدد، نسلّم بالحاجة إلى مرور المعونة الإنسانية دون عوائق، لا سيما في ظل موجة ثالثة من جائحة فيروس كورونا وموسم أمطار نشط أدى، للمرة الثانية هذا العام، إلى إطلاق خطة الاستعداد للفيضانات على الصعيد الوطني، في الوقت الذي يواجه فيه اليمن أزمة المناخ من موقف ضعيف جدا.

وفي هذا السياق، نذكّر بالأحكام ذات الصلة بموجب القانون الدولي التي تلتزم بها أطراف النزاع قانوناً. كما ندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز وإدامة دعمه لخطة الاستجابة الإنسانية. ونأمل أن يتم اغتنام الحدث الإنساني الذي ستنظمه السويد وسويسرا والاتحاد الأوروبي هذا الشهر بوصفه فرصة للمجتمع الدولي لتجديد التزامه تجاه الشعب اليمني. بيد أننا ننوه بأن المعونة الإنسانية هي مجرد ملطّف. فالحل الوحيد القابل للتطبيق للنزاع هو الحل السياسي الشامل الذي يقوده اليمنيون ويملكون زمامه ويركز على اليمنيين، وهو حلّ يجسد التعقيدات على الأرض ويعالج الأسباب الجذرية للنزاع.

ولن تكتمل أي إشارة إلى العملية السياسية دون الاعتراف بدور المرأة التي تشكل نسبة كبيرة من السكان اليمنيين. إن النساء موجودات وناشطات في الميدان في اليمن، بما في ذلك على الخطوط الأمامية، وقد كنّ من أوائل من دعا إلى وقف إطلاق النار في اليمن للتصدي لجائحة كوفيد-١٩. لقد أظهرت النساء في اليمن مرونة وقوة وتصميماً، وعملية السلام التي تهمش هذه الفئة مصيرها الفشل. ويجب إشراك المرأة في جميع جوانب عملية السلام، لا حين يبدأ الحوار وحسب. ونحث المبعوث الخاص على العمل مع المجموعات النسائية والقادة في اليمن، وعلى أن يواصل مجلس الأمن دعوة النساء مقدمات الإحاطات لإثراء جلساتنا.

وقبل أن نختتم، نؤكد على ضرورة إحراز تقدم ملموس بشأن مسألة ناقلة النفط صافر. فتدهور حالتها يزيد من خطر وقوع كارثة يمكن أن يتسبب حدوثها في أضرار لا يمكن إصلاحها على البيئة وسبل عيش الكثيرين في منطقة البحر الأحمر. وفي ذلك السياق، نسلّم بأن انعدام الثقة يمكن أن يشكل عائقاً أمام التوصل إلى حل توفيقي، ونشجع الطرفين على اتخاذ تدابير لبناء الثقة يمكن أن تفتح الطريق أمام حل عملي.

ونؤكد من جديد دعمنا للمبعوث الخاص غروندبرغ وشعب اليمن، ونؤكد مجدداً التزامنا بالعمل البنّاء من أجل التوصل إلى حل يكفل السلام والاستقرار والازدهار في اليمن على المدى الطويل.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص غروندبرغ على إحاطته وأتمنى له كل النجاح في دوره الجديد. كما أشكر نائبة المديرة مضوي والسيدة القاضي على إحاطتيهما.

تشعر إستونيا ببالغ القلق إزاء زيادة النشاط العسكري في اليمن خلال الأسابيع الأخيرة، لا سيما في مأرب، مما تسبب في وقوع المزيد من الضحايا المدنيين والنزوح. كما استهدف الحوثيون المدنيين والبنية التحتية المدنية في هجمات ضد المملكة العربية السعودية، بما في ذلك مطار أبها الدولي. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن شن هجمات عشوائية ضد الأعيان المدنية، لأنها تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. كما ندعو جميع الأطراف إلى التعاون البناء مع المبعوث الخاص الجديد وإلى إظهار الاستعداد للتوصل إلى حل وسط والموافقة على وقف إطلاق نار مستدام واستئناف عملية سياسية شاملة، بمشاركة النساء والشباب.

وندعو، مرددين رسائل السيدة القاضي، إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتكافئة ومُجدية في جهود السلام، فضلاً عن زيادة دور المرأة في الحياة السياسية والاستجابة الإنسانية في اليمن.

كما ندعو حكومة اليمن والمجلس الانتقالي الجنوبي إلى استئناف تنفيذ اتفاق الرياض والامتناع عن الأعمال التي من شأنها زيادة التوترات في حالة مضطربة بالفعل.

ويجب أن يتوقف القتال في اليمن فوراً لأن له تأثيراً مدمراً على حياة الناس. وإلى جانب التأثير المباشر في شكل سقوط ضحايا، هناك أيضاً روابط قوية بين النزاع الذي طال أمده والحالة الاجتماعية

والاقتصادية والإنسانية، فضلاً عن انتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن غياب اتفاق طويل الأمد بين أطراف النزاع بشأن استيراد الوقود والواردات التجارية عبر ميناء الحديدة يسهم في زيادة أسعار المواد الغذائية، وبالتالي في تفاقم انعدام الأمن الغذائي. وفي هذا السياق، نرحب بالحدث المقبل لإعلان التبرعات، الذي تستضيفه السويد وسويسرا، بهدف دعم جهود المعونة الإنسانية في اليمن.

وبسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الناجم عن النزاع، يجبر الأطفال على الزواج المبكر أو يجندون. وكما أفاد مؤخراً فريق الخبراء البارزين المعني باليمن، ارتكبت أطراف النزاع عنفاً جنسياً وجنسانياً وتورطت في حالات اختفاء قسري واحتجاز تعسفي وتعذيب، في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وهذا يستدعي مزيداً من الاهتمام بتعرض النساء والأطفال للمخاطر المتعلقة بالحماية في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية. ونكرر دعوتنا جميع الأطراف إلى الامتناع عن مثل هذه الانتهاكات والإساءات، وضمان المساءلة والتعاون مع فريق الخبراء البارزين الذي لم يتمكن للسنة الثالثة على التوالي من الوصول إلى اليمن أو بلدان التحالف الأخرى.

وأخيراً، نكرر دعوتنا الحوثيين لكفالة الوصول الفوري والكامل لفريق الأمم المتحدة إلى ناقلة النفط صافر لتنفيذ مهمة التقييم والإصلاحات الطفيفة.

السيد شريف (تونس): يطيب لي في البداية أن أرحّب بالسيد هانز غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، متمنّياً له كلّ النجاح والتوفيق في مهامه الجديدة. كما نتطلّع للعمل معه من أجل إحلال سلام دائم وشامل في اليمن الشقيق. كما أشكر السيدة غادة الطاهر مضوي والسيدة انتصار القاضي على إحاطتيهما القيمتين بشأن الحالة في اليمن. وأرحب بسعادة سفير اليمن في هذه الجلسة.

إنّ تسلّم المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، هانز غروندبرغ، مهامه والخطاب الذي بعث به إلى الشعب اليمني يمثّل رسالة واضحة المعالم من المجتمع الدولي إلى أطراف النزاع لحثّهم على الانخراط الفعلي في مسار التسوية السياسية وإعلان وقف شامل لإطلاق النار ووضع المصلحة العليا لليمن ولشعبه فوق كلّ اعتبار.

وفي هذا السياق، نجدّد التأكيد على أنّه لا بديل عن حلّ تفاوضي جامع يضع مصلحة الشعب اليمني فوق كلّ الاعتبارات ويجنّبه المزيد من المآسي والآلام، كما نؤكّد أنّ الخيارات العسكرية لفرض الأمر الواقع وتغليب منطق القوّة لا يمكنها إلاّ أن تزيد في تعقيد الأوضاع وسقوط المزيد من الضحايا وتعريض حياة الملايين للخطر ومفاقمة التدهور الخطير الذي يشهده الوضع الإنساني، علاوة على تقويض فرص السلام.

ومن هذا المنطلق، فإنّنا نجدّد دعم تونس لجهود الأمم المتّحدة وإسهامات المجموعة الدولية من أجل التوصّل إلى إنهاء الصراع وإعادة إطلاق العملية السياسية باتّجاه حلّ سلمي شامل وتشاركي يضع حدّاً لمعاناة الشعب اليمني ويحفظ سيادة اليمن واستقلاله ووحدته ويعيد إليه الأمن والاستقرار. كما ندعو الأطراف المتنازعة إلى الالتزام بمقتضيات القانون الدولي الإنساني وتحييد المدنيين والمنشآت المدنية.

وفي نفس السياق، نجدد إدانة تونس للهجمات المتكررة على أراضي المملكة العربية السعودية واستهداف المدنيين وندعو الحوثيين إلى وضع حد لمثل هذه الانتهاكات.

يمثل الوضع الإنساني المتردي في اليمن مبعث انشغال عميق، خاصة في ظل تواصل تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية بسبب استمرار العمليات العسكرية وتعطل عمليات الإغاثة والنفاذ الإنساني، إضافة إلى تأثيرات جائحة كوفيد-١٩. فحسب تقارير الأمم المتحدة، فإن ٨٠ في المائة من سكان البلد بحاجة للمساعدة وأكثر من ٢٠ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، بالإضافة إلى انهيار الخدمات الصحية.

وفي هذا الإطار، نجدد دعوتنا إلى تسهيل وصول المساعدات الإنسانية والطبية إلى مستحقيها دون عوائق ورفع القيود عن الموانئ

وفتح المطارات، وكذلك توفير التمويل المناسب للعملية الإنسانية من أجل مواصلة تنفيذ برنامج المساعدات الإنسانية والاستجابة للاحتياجات الملحة للشعب اليمني.

نأسف لأنه، حسب منظمة اليونيسف، يموت طفل يمني كل ١٠ دقائق لأسباب يمكن التوقي منها، على غرار سوء التغذية والأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات، علاوة على التأثيرات النفسية الخطيرة لتواصل العمليات العدائية والتداعيات الخطيرة على مسارات تعليمهم، ذلك أن مليوني طفل غير ملحقين بالمدارس وواحدة من بين كل ست مدارس لم تعد صالحة للاستخدام وهذا أمر غير مقبول بكل المقاييس. ولذلك، ندعو جميع الأطراف إلى احترام حقوق الطفل وبذل كل ما في وسعها لإخراج أطفال اليمن من هذه الظروف الأليمة.

إن الحاجة ملحة لمعالجة حالة ناقلة النفط صافر التي تمثل تهديدا جديا بوقوع كارثة بيئية واقتصادية وإنسانية غير مسبوقة في المنطقة. ومن هذا المنطلق، نجدد الدعوة إلى استكمال وتيسير الإجراءات الخاصة بتنقل خبراء الأمم المتحدة للقيام بالمعاينات الفنية والإصلاحات اللازمة في أقرب الآجال.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك الزملاء الآخرين في تهنئة السيد هانز غروندبرغ على تعيينه مبعوثا خاصا جديدا للأمم المتحدة إلى اليمن وأرحب به في جلسة اليوم. وأشكره على إحاطته وأؤكد له دعم الهند الكامل لجهوده الرامية إلى استعادة السلام في اليمن.

والشكر موصول لنائبة مدير العمليات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة غادة الطاهر مضوي، والسيدة انتصار القاضي على إحاطتيهما، وأرحب بالممثل الدائم لليمن في جلسة اليوم.

يصادف هذا الشهر مضي سبع سنوات كاملة على بدء النزاع الحالي في اليمن. ومع ذلك، لا تزال الحالة في البلد محفوفة بالمخاطر. ويساورنا قلق عميق إزاء اشتداد القتال في مختلف أنحاء البلد في الأسابيع الأخيرة، ولا سيما بين القوات الحكومية اليمنية وحركة أنصار الله في مأرب. ويتزايد عدد القتلى، كما أن تصاعد مستويات العنف في النزاع يعرض فرص وقف إطلاق النار للخطر. كما نشعر بالقلق إزاء تدهور الوضع الأمني في عدن والمحافظات الجنوبية. ولا يزال إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق الرياض يكتسي أهمية لمعالجة هذه التوترات، ونشجع الحكومة والمجلس الانتقالي الجنوبي على استئناف الحوار الذي تيسره المملكة العربية السعودية لحل المسائل المتصلة بتنفيذ الاتفاق.

وندعو جميع الأطراف إلى نبذ المواجهات العسكرية والعمل على حماية الأرواح وإحلال السلام الدائم. وينبغي أن تكون تطلعات الشعب اليمني وآماله في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار محور هذه الجهود.

وتنظر الهند بقلق إلى استمرار الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيرة عبر الحدود على المملكة العربية السعودية، والتي تقوض الأمن والاستقرار في منطقة الخليج، فضلا عن إمدادات وأمن تدفقات الطاقة على الصعيد العالمي. كما أن الاستهداف المتعمد للبنية التحتية المدنية يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي.

وكان ثلاثة هنود من بين المدنيين الثمانية الذين أصيبوا في الهجوم الأخير على مطار أبها. وندعو إلى التنفيذ الصارم لحظر الأسلحة المتوخى في القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) ورصده بشكل فعال لإنهاء هذه الهجمات في المستقبل.

إن الحالة الأمنية الفوضوية في اليمن والتطورات الأخيرة في المنطقة يمكن أن توفر زخما جديدا لإحياء أنشطة جماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة. ومن المهم لمجلس الأمن أن يواصل تركيزه على أنشطة هذه الجماعات في اليمن وروابطها مع الشبكة الإرهابية العالمية.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، لا تزال الهند تشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة في اليمن. والأزمة الإنسانية غير المسبوقة هي مؤشر على الخسائر البشرية الناجمة عن النزاع ومعاناة الشعب اليمني. والأطفال على وجه الخصوص هم الأكثر تضررا. وتحث الهند جميع أطراف النزاع على السماح بإيصال الأغذية والوقود والأدوية وغيرها من إمدادات الإغاثة الإنسانية بحرية وانتظام ودون عوائق.

كما أن السلام والاستقرار في الحديدة ضروريان لضمان التدفق السلس للمساعدات الإنسانية والسلع الأساسية الأخرى إلى اليمن. وفي

هذا الصدد، أدعو جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم. وأعرب عن دعمنا لجهود بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة بقيادة الفريق أبهيجيت غوها من أجل تنفيذ ذلك الاتفاق.

لا تزال احتياجات التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية البشرية غير ملباة بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا. ومن دون توفير تمويل إضافي، قد تضطر الوكالات الإنسانية إلى تقليص البرامج أو إغلاقها، ابتداء من هذا الشهر، ولا سيما في قطاعات الصحة والشؤون الإنسانية والصرف الصحي. وسيتحمل ملايين اليمنيين عواقب هذا التخفيض. وفي هذا الصدد، فإن عقد المؤتمر الإنساني المعني باليمن الذي يشارك في تنظيمه الاتحاد الأوروبي والسويد وسويسرا في وقت لاحق من هذا الشهر هو تطور جدير بالترحيب. ونأمل أن يتيح المؤتمر فرصة لمعالجة الأزمة بتمويل جديد.

ويلزم إيجاد حل عاجل لمسألة ناقلة النفط صافر لتجنب وقوع أي كارثة بيئية وشيكة وضمان المرور البحري الدولي دون انقطاع عبر البحر الأحمر. وللأسف، لم تسفر المناقشات بين حركة أنصار الله والأمم المتحدة عن النتائج المرجوة حتى الآن. وأكرر دعوتنا إلى تمكين وصول فريق الأمم المتحدة الفوري والكامل إلى ناقلة النفط صافر.

وأعتقد اعتقادا قويا أن المشاركة المجدية للمرأة في صنع القرار تعزز وتعمق بشكل كبير فعالية بناء السلام وتطور الاستقرار في هذا المجتمع. وأشيد بالجهود التي تبذلها مختلف الجماعات النسائية اليمنية للنهوض بمشاركة المرأة في العملية السياسية ونرحب بقيادتها النشطة في بناء السلام في اليمن. كما أعرب عن التقدير لتعاون الأمم المتحدة الوثيق مع هذه الجماعات.

في الختام، أكرر التأكيد على أن الحل المستدام الوحيد للنزاع يكمن في التوصل لتسوية سياسية سلمية عبر مفاوضات عادلة وشاملة للجميع يقودها اليمنيون ويمسكون بزمامها وتمنح الأولوية لرفاه جميع اليمنيين. ويشكل وقف الأعمال العدائية على الصعيد الوطني نقطة الانطلاق لمثل هذه التسوية. وأحث جميع الأطراف المعنية على العمل بصورة بناءة مع المبعوث الخاص الجديد لضمان التوصل إلى حل سياسي مبكر للنزاع.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة أيرلندا.

أود أن أتوجه بالشكر لمقدمي الإحاطات على إحاطاتهم، ولا سيما السيدة انتصار القاضي على إسهامها الواضح والبليغ اليوم. وينبغي ألا ننسى أبدا العواقب الإنسانية المأساوية لهذا النزاع. وأحيي شجاعة السيدة القاضي والتزامها بالقيام بهذا العمل الحيوي في الميدان في مأرب.

وأود أن أرحب بالمبعوث الخاص الجديد للأمين العام إلى اليمن، السيد هانز غروندبرغ. ويمكنه أن يعول على دعم أيرلندا الكامل له ولفريقه وهم يشرعون في المهمة الصعبة التي تنتظرهم. وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى التعاون على نحو بناء وبحسن نية مع المبعوث الخاص. سأتناول ثلاث نقاط اليوم.

أولا، يجب أن ينتهي القتال في اليمن – وأن ينتهي الآن. فهجوم الحوثيين على مأرب غير مقبول. وأثره على سكان مأرب، ولا سيما النساء والفتيات، مروع. لقد اقتُلع آلاف اليمنيين من جذورهم وشردوا، على نحو ما وصفته السيدة القاضي بوضوح اليوم.

ويجب وضع حد للهجمات عبر الحدود على البنية التحتية المدنية في المملكة العربية السعودية، كما أن تصاعد العنف في أماكن أخرى من البلد، بما في ذلك في تعز والحديدة، يبعث على القلق العميق. ويلزم الآن على وجه الاستعجال أن تعمل جميع الأطراف بشكل بناء للاتفاق على وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني للسماح بإجراء حوار سياسي برعاية المبعوث الخاص الجديد.

ثانيا، لا يزال اليمن يعاني من العواقب الإنسانية المدمرة للصراع الذي طال أمده. وكما استمعنا في وقت سابق، فإن الظروف الشبيهة بالمجاعة حقيقة مُعاشة بالنسبة للعديد من اليمنيين وتشكل تهديدا حقيقيا لملايين آخرين. إن النزاعات تترك عواقب اقتصادية بعيدة الأثر، مثل عدم كفاية مرور الوقود عبر موانئ اليمن على البحر الأحمر، مما يضاعف من الأزمة الحالية ويقوض الاستجابة الإنسانية. وإن عدم الانتظام في دفع المرتبات لموظفي الخدمة المدنية منذ فترة

طويلة تركت الملايين من الأطباء والممرضين والمعلمين يكافحون من أجل إطعام أسرهم. فلنكن واضحين، اليمنيون لا يتضورون جوعا بسبب عدم وجود طعام. إنهم يتضورون جوعا لأنهم لا يستطيعون تحمل تكاليفه. ونحث الأطراف التي لديها السلطة والوسائل على توفير ذلك لهم لضمان وصول تدفق كافٍ للوقود والسلع الأساسية إلى من هم بأمس الحاجة إليها.

أخيرا، لا يمكن أن يستمر النمط الثابت لاستبعاد المرأة من العملية السياسية في اليمن. وقد أوضحت بجلاء انتصار القاضي اليوم سبب مشاركة النساء في كل مفاوضات، وخلال محادثات السلام وداخل الحكومة. تعمل النساء كل يوم على بناء السلام في اليمن. ابتداء من تعزيز دور الأحزاب السياسية في بناء السلام المحلي إلى تطوير آليات محلية لحل النزاعات مع الأطراف القبلية الفاعلة، فالنساء اليمنيات مثل السيدة القاضي ينشدن إحلال السلام ولا يقرعن طبول الحرب. إن عملها مع الأطفال، الذين يعانون معاناة هائلة نتيجة للصراع، أساسي لبناء السلام المستدام.

يجب أن يمُنح جميع اليمنيين، بغض النظر عن نوع الجنس أو العمر أو الخلفية، الفرصة للقيام بدور كبير في تشكيل مستقبلهم. ويتطلب ذلك الاحترام الكامل لحقوق الإنسان بالإضافة إلى المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وتشمل هذه الانتهاكات العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس المرتبط بالنزاع، وانتهاكات القانون الإنساني الدولي. هذا ليس من قبيل الخطب البلاغية. بل هذه الانتهاكات تقترن بالسلاح لمنع اليمنيين العاديين، ولا سيما النساء، من المشاركة الكاملة في الحياة السياسية والعامة.

إنا بجلوسنا حول هذه الطاولة، تقع على عاتقنا مسؤولية، جماعية وفردية، للتصرف في مواجهة هذه المعاناة الهائلة. اليوم سمعنا دعوات واضحة للعمل. علينا لا نستمع إلى هذه الدعوات فحسب، بل أن نلتفت إليها. ونحن مدينون بذلك، على أضعف الإيمان، لملايين اليمنيين، الذين عانوا بالفعل أشد معاناة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر متمنيا لكم ولوفدكم الصديق كل التوفيق والنجاح. وأود أن أشكر سلفكم، الممثل الدائم لجمهورية الهند، الصديقة على رئاسته الموفقة في الشهر الماضي. كما أشكر السيد هانز غروندبرغ والسيدة غادة مضوي على إحاطتيهما. أشكر أيضا الأخت انتصار القاضي على إحاطتها التي نقلت لنا صورة قاتمة ومؤلمة عن الحالة الإنسانية المزرية في محافظة مأرب بسبب الهجوم المتواصل الذي تشنها المليشيات الحوثية على هذه المدينة، والجرائم التي ترتكبها ضد المدنيين والنازحين، ومعظمهم من النساء والأطفال.

يجب أن تتوقف فورا هذه الهجمات على هذه المدينة، تحاشيا لمضاعفة الكارثة الإنسانية. كما نجدد ترحيب الحكومة اليمنية بتعيين السيد هانز غروندبرغ مبعوثا خاصا للأمين العام لليمن، مؤكدين تعاون الحكومة اليمنية معه، ودعم كل جهوده التي لا بد لها من أن تسهم في التوصل إلى سلام دائم وشامل في اليمن. وندعو إلى مواصلة الجهود التي بُذلت خلال الفترة الماضية، والبناء عليها لإن معاناة الشعب اليمني لا تتحمل إضاعة المزيد من الوقت. وكما قال السيد مارتن لوثر كينغ: "إن كأس التحمل يفيض في النهاية، وأن الطبيعة البشرية تصرخ، لا أستطيع أن أتجرع المزيد من كأس الظلم".

تواصل الحكومة اليمنية، بتوجيهات من فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، جهودها لإنهاء الحرب العبثية التي أشعلت نيرانها الميليشيات الحوثية، والعمل على إحلال السلام الدائم والمستدام القائم على مرجعيات الحل السياسي والمتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، ومخرجات المؤتمر الوطني الشامل، تلك المرجعيات التي تشكل الضمان الوحيد للتوصل إلى تسوية سياسية. لهذا الصراع.

إن تعيين السيد هانز غروندبرغ مبعوثا جديدا للأمين العام إلى اليمن لقيادة جهود الوساطة الأممية قد فتح بابا للأمل أمام اليمنيين في رؤية نهاية قريبة لهذا الصراع الذي يكمل هذا الشهر عامه السابع منذ

انقلاب المليشيات الحوثية على التوافق الوطني والإجماع الوطني في رسم خارطة طريق لمستقبل اليمن الاتحادي الجديد الذي توصل إليه اليمنيون في مؤتمر الحوار الوطني الشامل. وقد عبرَّت الحكومة اليمنية مرارا وتكرارا عن دعمها لكافة الجهود الأممية والدولية لإنهاء الصراع من خلال ترحيبها وتعاملها بإيجابية مع كل المبادرات والمقترحات التي تقدم به سلف السيد هانز غروندبرغ، إلا أن إصرار المليشيات الحوثية على التمسك بخيار الحرب دون السلام، واستمرارها في إطالة أمد هذا الصراع واستهداف المدنيين، ورفض التعامل مع مبعوثي الأمم المتحدة وجهود المجتمع الدولي، كلها عوامل تحتم على هذا المجلس الموقر دعم السيد غروندبرغ باتباع نهج أكثر صرامة مع المليشيات الحوثية، وضمان التزامها الجدي بمسار السلام التي ما انفكت تعمل على استغلالها لكسب الوقت وفتح الجبهات واستمرارها في حربها الظالمة، وسفك دماء اليمنيين، وارتكاب الجرائم بحق المدنيين، واعتقال الصحفيين، وممارسة التعذيب بحق المعتقلين وارتكاب العنف الجنسي ضد النساء المعتقلات، وتجنيدها آلاف الأطفال والزج بهم في جبهات القتال، وتهديد خطوط الملاحة الدولية.

إن مواصلة المليشيات الحوثية لهجماتها على مأرب وإصدار التصريحات التصعيدية، بما في ذلك الإعلان عن نية المليشيات مهاجمة كافة المحافظات اليمنية بإخضاعها بالقوة ومهاجمة الأعيان المدنية داخل اليمن وفي أراضي المملكة العربية السعودية الشقيقة، هي الطريقة التي تتبعها تلك المليشيات للترحيب بالمبعوث الجديد. إن استهداف المليشيات الحوثية لمطار أبها الدولي والاستهداف الأخير لنجران وجيزان في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى التصعيد العسكري بإيعاز من راعيها وداعمها النظام الإيراني الذي يستهدف زعزعة استقرار المنطقة وإحلال المليشيات التابعة له محل الجيوش النظامية، بالإضافة إلى تقويض تلك المليشيات لجهود التهدئة، إنما يعكس موقفها من دعوات المجتمع الدولي للسلام. ونطالب هذا المجلس الموقر بإدانة هذه الجرائم، والضغط على هذه المليشيات التي خلفها النظام الإيراني بوقف أنشطتها المزعزعة للأمن والاستقرار في اليمن وفي المنطقة.

تستمر الحرب في مضاعفة حجم المعاناة الإنسانية حيث تشن المليشيات الحوثية الهجمات العشوائية على المناطق السكنية ومخيمات النازحين في مأرب، مما يضطر المدنيين للنزوح مجددا هربا من جرائم تلك المليشيات، بما في ذلك مع عمليات القصف الممنهجة والمتعمدة التي تشنها مليشيات الحوثيين على مديرية رحبة في جنوب مأرب في الأسبوع الماضي والتي نتج عنها إصابات في صفوف النازحين والمجتمع المضيف وأضرار بممتلكاتهم ومساكنهم وأدى استمرار القصف إلى تهجير قسري لأكثر من ٥٠٥ أسر بإجمالي قدره من ٣ ٥٣٥ شخصا من المديرية إلى مناطق أخرى في المحافظة هربا من القصف بمختلف أنواع الأسلحة والصواريخ. بالإضافة إلى ذلك، تعرقل المليشيات الحوثية جهود إيصال المساعدات الإنسانية، وسرقتها، أو تحويل مسارها بعيدا عن مستحقيها. ويستوجب ذلك أهمية أن تكاشف المنظمات الإنسانية هذا المجلس بشأن هذه الجرائم لممارسة الضغط على تلك المليشيات لوقف تدخلها في الملف الإنساني.

لا يخفى على هذا المجلس، كما سمعنا مرارا في إحاطات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أن ضعف القدرة الشرائية للمواطنين هي الدافع الأكبر لخطر المجاعة في البلد الذي يهدد ملايين اليمنيين. وبالتالي تتطلع الحكومة اليمنية إلى أن يقدم المجتمع الدولي دعمه السخي لبرنامج وخطط الحكومة لتحقيق الاستقرار والتعافي الاقتصادي ودعم المشاريع التنموية إلى جانب الدعم الإنساني.

ومن المهم بناء المؤسسات الحكومية وتعزيز دورها وتمكينها من تقديم الخدمات لفئات المجتمع، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية لصيرفة الأموال التي يقدمها المانحون للعمل الإغاثي في اليمن عبر البنك المركزي اليمني، مما يساعد على دعم قيمة العملة الوطنية وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين ورفع معاناتهم بالإضافة إلى دمج الأولويات والاحتياجات الإنمائية في جميع التدخلات الإنسانية للمساعدة في تحقيق التعافي المبكر.

ختاما، لا يزال وضع الناقلة "صافر" يمثل خطرا محدقا على أمن وسلامة البيئة في البحر الأحمر، مما يهدد مصادر عيش مجتمعات

الصيد والأمن الغذائي لملايين السكان في اليمن ودول المنطقة. وقد تناول مجلس الأمن وضع الناقلة "صافر" مرارا وتكرارا، بما في ذلك عقد جلستين خاصتين في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٢٠ (انظر S/2020/721) و ٣ حزيران/يونيه ٢٠٢١ (انظر S/PV.8786)، وقد توصل إلى إجماع على ضرورة إجراء تقييم فني عاجل لوضع الناقلة وإجراء الإصلاحات اللازمة لتجنب الكارثة. غير أن من غير المقبول أن تستمر الميليشيات الحوثية في ابتزاز المجتمع الدولي ورفض السماح لفريق الأمم المتحدة بتنفيذ مهامه، بل واستخدام هذا الملف كورقة ضغط لتحقيق مكاسب سياسية من دون الاكتراث للخطر المحدق الذي يشكله وضع الناقلة على اليمن والمنطقة.

ونتطلع إلى أن يتحمل المجلس مسؤولياته ويمارس أعلى مستويات الضغط على تلك الميليشيات لإنهاء تعنتها والسماح فورا لفريق الأمم المتحدة بالوصول إلى الناقلة من دون شروط مسبقة لتلافي كارثة وشيكة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أرفع الجلسة الآن حتى يتمكن المجلس من مواصلة مناقشته في مشاورات مغلقة.

رُفِعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.